

المقدمة :

لقد شهد العالم عدة أزمات اقتصادية و مالية بداية بأزمة الكساد سنة 1929 ومرورا بالأزمات المالية: أزمة المكسيك سنة 1994، الأزمة المالية الآسيوية سنة 1997 وأزمة روسيا سنة 1998...و وصولا الى أزمة الديون الأمريكية وأزمة اليونان خاصة و أزمة منطقة اليورو عامة التي كادت أن تعصف بالاتحاد الأوروبي سنة 2011 ، بالإضافة إلى انهيار بعض الشركات العالمية الكبرى في مناطق مختلفة من أبرزها: شركة أنرون للطاقة سنة 2001 ، شركة وورلد كوم للاتصالات سنة 2002 بالولايات المتحدة الأمريكية.

كما شهد هذا القرن الكثير من الحروب الأهلية التي قسمت العديد من الأمم الى دويلات صغيرة ، ضف الى ذلك ربح الشتاء التي هبت على الأنظمة العربية التي لم تكن يوما عند مستوى طموحات شعوبها مخلفة وراءها ما سمي بالربيع العربي الذي أطاح بالكثير من الأنظمة العربية مثل تونس و مصر وليبيا و اليمن... واضعا علامة استفهام أمام المستقبل الاقتصادي و السياسي لهذه الدول.

و ما يلفت الانتباه أكثر أن العديد من الدول الآن تعاني من ويلات الفقر، و عدم المقدرة على التعامل مع الفقر الاقتصادي لديها، وعجزها التام عن تحقيق التنمية.

كما أن إخفاق الإصلاحات التي اعتمدها الاقتصاديات العربية وفقا لأجندة المؤسسات الاقتصادية الدولية وما نتج عنها من آثار سلبية أدى الى انتفاضة الشعوب العربية ضد أنظمتها و الاطاحة بالكثير منها ، وقد نتج عن ذلك أنظمة عربية بديلة تحاول تطبيق الديمقراطية في الحكم و تجسيد الحوكمة في تسيير الشؤون العامة .

انطلاقا مما سبق تبدو أهمية ايجاد الأساليب و الطرق الفعالة التي يمكن من خلالها الارتقاء بالإنسان الى مستوى أعلى ، بغض النظر عن انتمائه الثقافي و البيئي ، و المحافظة على استقرار الاقتصاد سواء على المستوى المحلي أو الاقليمي أو الدولي و تحقيق التنمية المستدامة في مختلف أنحاء العالم .

لقد فرض هذا المسعى على العديد من المفكرين و المخططين الاستراتيجيين أهمية تبني فكرة الحوكمة التي أصبحت محل اهتمام أكبر المنظمات الدولية و الحكومات و أسواق المال و كبار المستثمرين و أنشأت لها منظمات خاصة ، وفي هذا المجال تأتي مداخلتنا بإذن الله .

إن الهدف من هذه الدراسة هو تحديد الاطار الفكري للحوكمة و علاقتها بتحقيق التنمية الاقتصادية العربية في عصر تقوده العولمة وما تحمله من ايجابيات و سلبيات ، لهذا الغرض ارتأينا طرح الاشكالية التالية :

- هل يمكن للاقتصاديات العربية أن تجعل من الحوكمة سبيلا لتحقيق التنمية في ظل مؤسسات اقتصادية دولية تنادي بالحوكمة ولا تعمل بها ؟
- هل يمكن لليد الخفية التي أطاحت بالأنظمة العربية التي عشت الفساد في جيوبها قدرة على تنصيب أنظمة بديلة كفيلة بأن تؤسس لاقتصاديات مبنية على مبادئ الحوكمة التي نادى بها المنظرون و الأكاديميون ؟ أم أن هدف هذه اليد مجرد صنع أنظمة عربية أخرى مدعمة من طرف شعوبها و مسخرة لخدمة اقتصاديات أقطاب العولة ؟

للإحاطة بجميع المعلومات التي تمكنا من الاجابة على هذه الاشكالية وضعنا العناصر التالية :

- ✓ مفهوم الحوكمة و أهم العناصر المكونة لها و خصائصها و معوقات تطبيقها ميدانيا .
- ✓ مدى تطبيق و نجاح حوكمة عربية في ظل حوكمة عالمية تسودها الضبابية .
- ✓ خلفيات الربيع العربي و مدى استجابته لتطلعات الشعوب العربية .

المبحث الأول : ماهية الحوكمة .

المطلب الأول : أهم تعريفات الحوكمة .

لقد استخدم مفهوم الحوكمة "Good governance" منذ أكثر من عقدين من الزمن من قبل مؤسسات الأمم المتحدة لإرساء حكم عقلاني قيم في إطار ممارسات السلطة السياسية لإدارة شؤون الحياة العامة ومن بين أهم هذه التعاريف :

1. تعريف البنك الدولي:

يعرف البنك الدولي الحوكمة بأنها: " التقاليد و المؤسسات التي من خلالها تتم ممارسة السلطة في الدول من أجل الصالح العام " ¹. ونستنتج من هذا التعريف العناصر التالية :

- ضرورة اختيار المسؤولين وفقا لتسلسل هرم السلطة و رصدهم و استبدالهم.
- قدرة الحكومات على تسيير الموارد المتاحة و رسم وتحديد السياسات العامة و تنفيذها بفعالية.
- احترام كل من المواطنين و الدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية و الاجتماعية.
- وضع المصلحة العامة فوق كل اعتبار ، وهذا من شأنه تحقيق المصالح الخاصة بشكل اكثر عدالة .

2. تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي:

عرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الحوكمة بأنها: " ممارسة السلطة الاقتصادية و السياسية و الادارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات ، ويشمل الآليات و

¹ World Bank, Governance, Washington, D.C., 1993.

العمليات و المؤسسات التي يمكن من خلالها للمواطنين و المجموعات التعبير عن مصالحهم و ممارسة حقوقهم القانونية و الوفاء بالتزاماتهم و قبول الوساطة لحل خلافاتهم².

3. تعريف تقرير التنمية الإنسانية العربية سنة 2002 : وفقا لهذا التعريف

الحوكمة هي

" الحكم الذي يعزز ويدعم و يصون رفاهية الإنسان و يقوم على توسيع قرارات البشر و خياراتهم و فرصهم و حرياتهم الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية ويسعى الى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا و تكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"³

من خلال التعاريف السابقة نستنتج التعريف التالي :

❖ إن الحوكمة تشمل ممارسة كل مؤسسات الدولة و القطاع الخاص و هيئات المجتمع للسلطة وفقا لمبدأ المحاسبة بموجب آليات يحددها القانون ، وهي لا تهتم بالآثار التنموية الحالية فقط ، وإنما تشمل التنمية المستدامة الطويلة المدى الممتدة عبر تعاقب الأجيال .

المطلب الثاني: عناصر الحوكمة.

لقد أجمع المنظرون و الأكاديميون على أنه لا يمكن تحقيق حوكمة إلا إذا توفرت مجموعة من العناصر هي :

1. الديمقراطية: تقضي الديمقراطية بتداول حقيقي على السلطة من خلال تجسيد

النصوص القانونية، و الديمقراطية الحقيقية هي تلك المبنية على المشاركة و تمثيل

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم و الإدارة العامة، نيويورك 27-31 آذار/مارس 2006 ، ص:3

³ تقرير التنمية الإنسانية العربية ، سنة 2002 ، ص 101

الشعب و المحاسبة و المراقبة لعمل الحكومة من خلال وضع المؤسسات و القوانين الخاصة بمحاربة الظلم و الفساد واحترامها.

2. ترسيخ حقوق الانسان : تفرض الحوكمة إعطاء أهمية كبيرة لحقوق الانسان و إرساء ثقافتها من خلال المواثيق و الاتفاقات الدولية ، ويجب أن تكون هذه الحقوق مبنية على الاحترام و تعزيز الكرامة و المساواة بين الأفراد .

3. سيادة القانون : إن مفهوم الحوكمة يوحي بضرورة احترام المبادئ القانونية و إرساء قواعد العدالة ، ولا يمكن ان يتحقق ذلك إلا من خلال: حل النزاعات بالطرق القانونية ، المساواة أمام القانون ، حق التقاضي و استقلالية القضاء .

4. مؤسسات المجتمع المدني : إن تشجيع مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في جميع المجالات ، وتفعيل دورها في الشؤون العامة و السماح لها بأداء دورها الرقابي و العملي و المشاركة في تحقيق التنمية يمكن أن يساهم في إرساء المعنى الحقيقي للحوكمة .

5. الإدارة الحكومية : إن الحوكمة الحقيقية لا تتجسد ميدانيا إلا من خلال وجود حكومة تعمل على تسيير الأموال العامة و استثمار الموارد الطبيعية و البشرية لخدمة الشعب باعتباره المالك الوحيد لهذه الثروات ، و أن تعمل هذه الحكومة على إرساء مبدأ تكافؤ الفرص و ترسيخ حق تقلد الوظائف العامة في الدولة لكل من توفرت فيه الشروط التي يحددها القانون و النظام العام .

المطلب الثالث: خصائص الحوكمة. 4

إن إرساء نظام تسوده الحوكمة ، يجب أن يتميز بما يلي :

1. الشفافية : المقصود بالشفافية إتاحة كل المعلومات مهما كانت أهميتها للجميع ، وسهولة الاطلاع عليها و تبادلها بين كافة المؤسسات وجميع الأطراف المعنية ، وأن تكون الحسابات العامة متاحة بصورة علنية و مباشرة ، وأن تتوفر المعلومات بشكل كاف على عمل المؤسسات حتى تسهل عملية رقابتها و متابعتها .

ويمكن أن نلخص الشفافية في العناصر التالية:

- الحصول على المعلومات المختلفة و الكافية كما و نوعا .
- لابد من وجود علاقة سببية بين المعلومات و الموضوع المراد مراقبته.
- تقاني الدقة في الحصول على المعلومات حتى لا تفقد من قيمتها.

2. المشاركة : وتعني السماح لجميع أفراد المجتمع وفقا لقواعد معينة يحددها القانون و النظام العام المساهمة في اتخاذ القرار قصد ضمان حرية الرأي و التعبير وتجسيد المعايير الأساسية لحقوق الانسان ، وعليه يجب أن تكون هناك آليات تسمح للمواطن بالمشاركة في صنع القرار ووضع المسؤولين تحت طائلة المسؤولية و المحاسبة .

وهنا يتجلى بوضوح دور الدولة التي يجب عليها إعطاء الحق للأفراد عن طريق المشاركة في صياغة القوانين و اللوائح التنظيمية واستشارتهم في شؤون الحياة العامة و إعطائهم حق إجراء الاستفتاء على القوانين و غيرها من الأمور بكل نزاهة و شفافية .

⁴ برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجالي أسلوب الحكم و الإدارة العامة، نيويورك 27-31 آذار/مارس 2006 .

3. سيادة القانون : محتواها أنّ القانون هو الأعلى و لا شيء يسمو عليه بل يجب أن يخضع له الجميع من (مسؤولين و مواطنين) ، كما يجب أن تطبق القواعد القانونية بصورة عادلة دون تمييز بين أفراد المجتمع مهما اختلفت الشرائح التي ينتمون اليها ، وأن تكون موافقة لمعايير حقوق و حريات الانسان الطبيعية وضامنة لها .

4. المساءلة : وهي خضوع كل المسؤولين في الدولة أو القطاع الخاص أو مؤسسات المجتمع المدني للمحاسبة أمام الرأي العام دون تفضيل أو تمييز. وللمساءلة ثلاثة أنواع :

❖ **المساءلة التشريعية:** وتتم من خلال استجوابات كتابية و شفوية يقدمها أعضاء البرلمان للحكومة قصد متابعة سياساتها و ممارسة الرقابة عليها.

❖ **المساءلة التنفيذية :** وهي خضوع الجهاز التنفيذي للرقابة الادارية خاصة باستعمال أدوات المحاسبة .

❖ **المساءلة القضائية:** وتعني مراقبة تسيير عمل السلطة التنفيذية و توجيه التهم للموظفين في حالة وجودها من طرف السلطة القضائية.

5. الإجماع : إن اختلاف التوجهات الفكرية و السياسية في المجتمع يفرض العمل برأي الاغلبية في حالة وجود الخلافات ، وذلك بهدف تحقيق النفع العام للوطن و لأفراد المجتمع .

6. الكفاءة: وتقوم على أساس التعليم والتكوين و التدريب وفقا لطرق علمية أثبتت الواقع جدواها ، ومن خلال ذلك تفرض ضرورة الإلتزام بتوظيف الموارد البشرية بالصورة العقلانية وفق معايير عقلانية واضحة و شفافة (أي وضع الرجل المناسب في المكان المناسب).

7. اللامركزية : لا يعقل ان ينزل مسؤول مركزي لمراعاة شؤون الشعب على المستوى المحلي ، وعليه يجب توزيع السلطات على أفراد المجتمع من خلال التقسيم الإداري للدولة(مؤسسات لامركزية) ، و هذا من شأنه اشعار المسؤول أو

المنتخب المحلي بأنه هو صاحب القرار ، فيحقق ذاته من جهة ويخضع للرقابة الشعبية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: أهم معوقات تطبيق الحوكمة ميدانيا .

في الحقيقة إن عملية تطبيق الحوكمة ميدانيا جد صعبة و معقدة للغاية لما تواجهه من معوقات تختلف في نوعها و درجة تأثيرها حسب الخصوصيات الثقافية و الاجتماعية و مستويات التطور الاقتصادي و السياسي لكل دولة ، و عموما يمكن حصر هذه المعوقات فيما يلي⁵:

- الخلط و عدم الفصل بشكل واضح في الحقوق المالية و المصالح، وبين ما هو عام و ما هو خاص، يؤدي إلى استخدام الموارد العامة لتحقيق المصالح الخاصة للفئة الحاكمة على حساب المصلحة العامة للمجتمع.
- وجود الثغرات القانونية بكثرة سواء بشكل مقصود او غير مقصود ، وعدم استناد أجهزة الدولة في حكمها الى القانون كقاعدة أساسية في ادارة شؤونها ، أو تطبيقه بشكل تعسفي على شعبها و إعفاء المسؤولين الكبار و ذوي النفوذ من التقيد به ، يؤدي الى تهميش القانون وعدم ثقة عامة الناس فيه، مما يفسد العلاقة بين الحكام و المحكومين .
- كثرة و تعدد القواعد القانونية و الإجرائية غير المنسجمة و المعيقة للاستثمار و الانتاج الداخلي أو الخارجي ، يضعف من الانتاج الحقيقي للثروة ، و يشجع على ممارسة أنشطة الربح السريع غير المنتجة ، والمضاربات على حساب خلق الثروات المادية .
- سياسة التطبيع التي يمارسها النظام الحاكم بهدف المكوث أكثر في الحكم و المتعارضة مع التنمية ، تؤدي إلى تبذير للموارد الاقتصادية و سوء استغلالها .
- هيمنة النظام الحاكم و رغبته في الحفاظ على مصالحه الخاصة يؤدي به الى التكتم على بعض الأسرار و عدم شفافية المعلومات ، مما يؤدي إلى سوء اتخاذ القرار

⁵ حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، نوفمبر 2004، ص: 41

ورسم السياسات العامة بشكل لا يتماشى و معطيات الواقع وبالتالي فشل أغلبية المشروعات .

- زيادة الفساد و انتشاره بأشكال مختلفة في الدولة دون وجود آليات ردع صارمة يؤدي إلى عدم العدالة في توزيع الثروة و يعرقل آلة الاقتصاد الوطني.
- ضعف شرعية الدولة ، وانعدام ثقة المواطنين بها ، مما يؤدي الى انتشار القمع و مصادرة حقوق الانسان و انتهاكها .
- اعتماد الدولة في تمويل اقتصادها على نمط ريعي واحد (البتروول مثلا) ، أو الاعتماد على القروض أو الاستثمار الأجنبي بشكل كلي يزيد من تبعيتها ، فتصبح مستهلكة دون أن تكون منتجة .
- تعاضم البيروقراطية و انتشارها على حساب المؤسسات الانتخابية ، يزيد من تدمير أفراد المجتمع و تعطيل المشروعات ، و بالتالي عجز ميزانية الدولة و رفع مديونيتها.

المطلب الرابع : الحوكمة في الفكر العربي الاسلامي .

على الرغم من المحاولات العديدة وبرامج التطوير والتحديث التي تبنتها حكومات الدول العربية والاسلامية، بتوجيه من الأمم المتحدة وبرامجها المتخصصة ، او من خلال وصفات البنك وصندوق النقد الدوليين ، و بالرغم من الثروات المادية و البشرية الهائلة التي تمتلكها ، فان معظم محاولات الإصلاح وتحقيق التنمية باءت بالفشل ، بل وأن بعضها أدى إلى نتائج كارثية على مستوى الفرد والمجتمع فانتشر الفقر وكبرت الفجوة بينها و بين العالم المتقدم وزادت تبعيتها له، والسبب في ذلك حسب المفكرين الاسلاميين هو غياب الحوكمة الحقيقية التي تقوم على مبدأ التعبد لله في كل قول و فعل، ومراقبة الله قبل مراقبة النفس أو القانون، واحترام حقوق الإنسان وفقا لمبادئ الشريعة الاسلامية، والعدل والمساواة بين المواطنين، ومبدأ تكافؤ الفرص للجميع ، وتحمل المسؤولية من طرف من يتقلدها ...، فغياب هذه المبادئ التي سادت في عهد الرسول صلى الله عليه و

سلم وعصر خلفائه الراشدين من بعده، أدى إلى تغلغل الفساد في العديد من المجتمعات العربية والإسلامية.

وإذا كان اصطلاح الحوكمة المتداول حالياً هو من أفرزات البيئة الغربية و العولمة ، فمن البديهي أن تكون أدبياتها نابعة من الثقافة الغربية القائمة على رأسمالية السوق الحرة ، دون الأخذ بعين الاعتبار الثقافات المحلية للدول الأخرى .

غير أن المعنى العام لها من خلال لفظ : " حكم " الذى يعنى المنع من الظلم والفساد يتفق مع ما جاءت به الشريعة الإسلامية ، ويختلف معها تماماً من حيث الاسس و المقومات الأيدولوجية ، فالحوكمة كما بينها الله في كتبه وطبقها الرسول الكريم صلى الله عليه و سلم في حياته واقتدى بها الراشدون في خلافته من بعده تتميز في مصدرها الإلهي وربانيتها من جهة، وفي صلاحيتها لكل زمان ومكان من جهة أخرى: فهي الحكم الذي يقوم على مبدأ الحاكمية لله وليس على مبدأ العلمانية الذي يفصل الدين عن الحياة لتسييرها دون قيم أو أخلاق، (مَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا أَسْمَاءَ سَمَّيْتُمُوهَا أَنْتُمْ وَءَابَاؤُكُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ بِهَا مِنْ سُلْطَانٍ إِنْ الْحُكْمُ إِلَّا لِلَّهِ أَمَرَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ ذَٰلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٤﴾)⁶، وهو الحكم الذي يقوم على مبدأ التعبد للخالق في كل فعل، وليس على مبدأ التعبد للمادة الذي يحيد القيم ويستبيح الأخلاق (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾)⁷، وهو الحكم الذي يلتزم شكلاً ومضموناً بمبدأ تكريم الإنسان واحترام حقوقه ولا يربط ذلك بقضايا المصالح (﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ وَحَمَلْنَاهُمْ فِي الْوَجْدِ وَالْبَحْرِ وَرَزَقْنَاهُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا ﴾)⁸، وهو الحكم

⁶ سورة يوسف، الآية 40

⁷ سورة الذاريات ، الآية 56

⁸ سورة الاسراء ، الآية 70

الذي يسعى إلى تحقيق العدل وفقا لما أراد الله حيث تتحرى القيادة فيه العدالة في قراراتها ومواقفها بعيدا عن كل المعايير الشخصية والاعتبارات غير الموضوعية (لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنْزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيُقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ^ط وَأَنْزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنْفَعٌ لِلنَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ وَرُسُلَهُ بِالْغَيْبِ^ج إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ^د)⁹ ، وهو الحكم الذي تدرك فيه القيادة مسؤولية موقفها، فتراقب الله في أعمالها وقراراتها ، وأن الله سائل كل راع عما استرعاه: حفظه أم ضيعه، وهو الحكم الذي يعتمد الشفافية والمحاسبة كأساس لتطوير العمل وتحقيق الفعالية، وهو الحكم الذي يقرر مواقفه دائما وفقا للقواعد الفقهية و يلتزم المعايير الشرعية في كل تصرفاته، وهو الحكم الذي يستوعب كل التناقضات والتباينات التي قد توجد في المجتمع، وهو الحكم الذي يساوي بين الأفراد ويضع الشخص المناسب في المكان المناسب، وهو الحكم الذي لا يسمح بنشوء مراكز القوى والنفوذ داخل المجتمع، وهو الحكم الذي لا يسمح بوصول الأزمات والمشكلات إلى درجة اللاعودة ، وهو بالتالي الحكم الذي يؤدي إلى تحقيق مقاصد الشريعة ويخدم المصلحة العامة والخاصة على حد سواء ويقوم مجتمعا ربانيا تُصان فيه حرية الفرد وكرامته.

⁹ سورة الحديد ، الآية 25

المبحث الثاني : الحوكمة العربية في ظل حوكمة عالمية تسودها الضبابية .

المطلب الاول : ضرورة حوكمة عربية ... لكن .

إن التغيرات التي تمخضت عن العولمة أكدت ضرورة الحاجة الى الحوكمة في العديد من اقتصاديات الدول المتقدمة و الناشئة خلال العقود القليلة الماضية ، خاصة في أعقاب الانهيارات الاقتصادية و الأزمات المالية التي شهدتها عدد من دول شرق اسيا و أمريكا اللاتينية وروسيا في عقد التسعينات من القرن العشرين ، وكذلك ما شهده الاقتصاد الأمريكي مؤخرا من انهيارات مالية ومحاسبية خلال عام 2002 ، ثم الأزمة المالية العالمية التي بدأت عام 2008 واستمرت إلى يومنا هذا مخلفة عدة صدمات ضربت مناطق مختلفة في العالم أهمها الأزمة المالية الأوروبية سنة 2011 و التي زادت تأكيدا لضرورة الحوكمة .

غير أن الحاجة للحوكمة لم تقتصر على هذه الدول فقط ، إذ أصبحت الدول العربية اليوم مطالبة أكثر من غيرها بإعادة النظر في هيكلتها وأنظمتها وعصرنة إدارتها و الاهتمام بالعنصر البشري كعامل أساسي لتحقيق التنمية سواء كان هذا المطلب داخليا من طرف شعوبها أو خارجيا من طرف الدول و الهيئات و المنظمات و المؤسسات الدولية التي فرضت العولمة .

هنا تفرض الحوكمة نفسها كمرجع ضروري لازمة الأنظمة العربية و اقتصادياتها خاصة في ظل عولمة جارفة تقف إلى جانب الأقوياء و تدوس على الضعفاء .

غير أن انهيار النظام الاشتراكي وتراجع الفكر المؤسس له و الأيديولوجيا الخاصة به أدى إلى تحول الكثير من الدول العربية الى النظم الاقتصادية الرأسمالية التي تعتمد بدرجة كبيرة على القطاع الخاص لتحقيق معدلات مرتفعة و متواصلة من النمو الاقتصادي ،

ومع اتساع حجم المؤسسات التابعة لهذا القطاع وانفصال ملكيتها عن الدولة نتيجة الخصخصة التي فرضتها مؤسسات العولمة ، شرعت في البحث عن مصادر للتمويل أقل تكلفة من المصادر المصرفية المحلية ، فاتجهت الى أسواق المال العالمية وما تتصف به من حرية واسعة في التعامل، فتزايدت انتقالات رؤوس الأموال عبر الحدود بشكل غير مسبق .¹⁰

إن زيادة نشاط و اتساع حجم هذه المؤسسات و انفصال ملكياتها عن الدولة أدى إلى ضعف آليات الرقابة على تصرفاتها ووقوع الكثير منها في أزمات مالية كادت أن تعصف باقتصاديات الكثير من هذه الدول .

كما أن تنامي ظاهرة العولمة واتساعها اللامحدود ، أدى الى زيادة كبيرة في وتيرة التداخل بين الجماعات والمجتمعات البشرية في العالم ، واصبحت الحدود بالنسبة لكثير من الدول مجرد حدود جغرافية تكاد أن تكون منسية لولا الخرائط التي ما زالت ترسمها، و يبدو هذا التداخل المتزايد جليا على الصعيد الاقتصادي والإعلامي، وكذلك في المجالات السياسية والثقافية، إذ لا يمكن اليوم الحديث عن اقتصاد أو سياسة منفردة ، أو حدود منعزلة قادرة على توفير الحماية والعزلة المطلقة للدولة في ظل موجة العولمة التي تجتاح المجتمع الدولي.¹¹

وعليه فإن هذا الطرح يجعل من فكرة تحقيق حوكمة محلية أو اقليمية غير كاف للحد من مظاهر عدم الاستقرار و الفوضى العالمية وتحقيق الأمن و الرفاهية لسكان العالم لذا لا بد من حوكمة عالمية.¹²

و لتحقيق حوكمة عالمية لا بد من حكم عالمي كما يعرفه : Thomas G. Weiss مدير معهد رالف بنش للدراسات العليا في مركز المتخرجين التابع لجامعة مدينة نيويورك بأنه (الجهود الجماعية التي تبذل لتبيان أو فهم أو معالجة المشاكل العالمية التي يستعصي على

¹⁰ الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، تأليف : جوزيف س.نادي – جون د.دوناهيو ، ص 222
¹¹ العرب و العولمة :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ص 312
¹² بيان جمهورية مصر العربية أمام الدورة السادسة و السنتين للجمعية العامة للأمم المتحدة ص:01.

كل دولة على حدة حلها)¹³ ثم يؤكد على تعريف الحكم العالمي بأنه (مجموع المؤسسات و الآليات و العلاقات و الأجهزة الرسمية و غير الرسمية التي تربط فيما بين الدول و الأسواق و المواطنين والمنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، والتي تستخدم للإفصاح عن المصالح الجماعية وتحديد الحقوق والواجبات وتسوية الخلافات)¹⁴.

لكنه من أبرز التحديات التي تجعل من فكرة حوكمة عالمية غير قابلة للتحقيق هي تجاهل الأقوياء للضعفاء عند اتخاذ القرارات المهمة عالميا، والأكثر أهمية من هذه التحديات خاصة في عصر الليبرالية الجديدة منظمات مثل : (منظمة التجارة العالمية و صندوق النقد الدولي) التي يجب عليها أن تعيد النظر في سياساتها ، و أن تكون أكثر شفافية ، حتى لا تكون مصالح الأمم الفقيرة و الضعيفة اقتصاديا رهينة مصالح الدول المتقدمة اقتصاديا ، بالإضافة الى أهمية ممارسة الضغط على الدول الصناعية الكبرى من خلال إجماع عالمي قصد التخفيف من التلوث البيئي الصادر عن مصانعها ، والحد من انتشار المخدرات و أسلحة الدمار الشامل ، ومحاربة المافيا العالمية التي أصبح لها يد مؤكدة في رسم الخطوط العريضة للسياسة العالمية .

من هنا يبدو جليا ان تحقيق وتجسيد فكرة الحوكمة العالمية ميدانيا هو من صميم واجبات الدول الكبرى، فهي القادرة على الحصول على إجماع اقليمي و عالمي و تقديم خطة للحوكمة العالمية لإخراج العالم من أزماته ، وينبغي تغيير الذهنية المبنية على الانانية و اقصاء الاخر و محاربة كل الإجحافات التي همشت الكثير من الدول في العالم وعدم تمكينها من ممارسة دورها الاقليمي و الدولي .

وأخيرا فإن مستويات عالية من التنسيق و التعاون في ظل الحوكمة العالمية و قبول الطرف الآخر بغض النظر عن انتمائه العرقي و الديني و الثقافي والبيئي يمكن أن يحول أسطورة التعايش المفقودة بين الأمم إلى حقيقة وواقع لصالح البشرية .

Thomas G. Weiss ^{13/} Global Governance : Areview of Multilateralism and International Organisation ¹³

Thomas G. Weiss / Global Governance : Areview of Multilateralism and International Organisation ¹⁴

المطلب الثاني : مؤسسات دولية تنادي بالحوكمة و لا تعمل بها .

(”لكي يباع الشقاء يكفي أن تجد لذلك صيغة “، هكذا غنى ليوفيري ، يبدو أن الاقوياء قد عثروا على الصيغة التي تسمح لهم بتسويق الشقاء: العولمة)¹⁵.

إن العولمة ظاهرة متعددة الأوجه ، ومعقدة للغاية¹⁶ حاول أنصارها تقديمها للعالم في طبق من ذهب لما رسموه لها من أهداف جذابة أسالت لعاب الكثير من مفكري و حكام الدول النامية خاصة العربية منها ومن أهم هذه الأهداف :

- تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة و رأس المال و جعل العالم قرية صغيرة و سوقا واحدة.
- زيادة الانتاج بغض النظر عن الضوابط الاجتماعية و العقائد الدينية و تهيئة فرص النمو الاقتصادي على المستوى المحلي و العالمي .
- زيادة حرية و حجم التجارة العالمية و إزالة كل العوائق التي تحد من ذلك مما يؤدي إلى الانتعاش الاقتصادي العالمي .
- زيادة رأس المال في العالم بالاستعمال الأفضل للعمال ذوي الانتاج المرتفع و التكنولوجيا المتطورة .
- حل المشكلات الانسانية المشتركة مثل انتشار أسلحة الدمار الشامل و المخدرات و قضايا البيئة و الهجرة السرية و استغلال القصر..... الخ .

إن كل هذه الأهداف تتفق مع ما جاء بشكل علني في مضامين اتفاقيات المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تخطط لسياسات العولمة وتنفذها كالبنك الدولي ، وصندوق النقد الدولي و المنظمة العالمية للتجارة .

¹⁵ العولمة بين الانصار والخصوم، رجب بوديوس، ص 09

¹⁶النظام العربي و العولمة ، طلال أبو غزالة و اخرون ، ص 96

غير أن كل هذه الأهداف تتعارض تماما مع سياسات المؤسسات الاقتصادية الدولية التي تقود العولمة ، فرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل خاصة للشعوب الفقيرة التي هي من أهداف العولمة الاقتصادية المعلنة ، تتعارض مع سياسة إزالة دعم أسعار السلع الضرورية أو تسريح عدد العمال الزائد في المؤسسات أو زيادة الضرائب أو الخصخصة... الخ ، لأن هذه السياسات يترتب عنها انخفاض مداخيل بعض الفئات الاجتماعية و المداخيل الوطنية وليس زيادتها .

إن التمعن في هذه السياسات يكشف لنا مدى خطورة الأهداف الخفية للعولمة و المتمثلة أساسا في :

- هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي على الاقتصاد العالمي عن طريق السياسات التي ينتهجونها و الاحتكارات و الشركات المتعددة الجنسيات .
- التحكم في مركز القرارات السياسي في دول العالم عن طريق خلق فجوة التبعية لتحقيق المصالح الأمريكية و الأوروبية.
- تعميق الخلاف بين الدول و الحضارات و المجموعات البشرية المختلفة قصد بيع الأسلحة و نهب ثرواتها بحجة الحماية.
- فرض السيطرة العسكرية و الثقافية الغربية على الشعوب النامية قصد تعميق فجوة التبعية وديمومتها.
- القضاء على المشاعر الوطنية و نشر ثقافة اللامواطنة وطمس الهوية الثقافية و ربط الإنسان بالعالم لإسقاط هوية الدولة.

ولعل شهادات جوزيف ستيغليتز في كتابه " خيبات العولمة" هي خير دليل على ذلك إذ يقول: " لقد كنت سعيدا إذ لاحظت كم شدد على أهمية الشفافية ابان أزمة 1997 - 1998 المالية ، لكنني كنت حزينا إزاء نفاق المؤسسات : صندوق النقد الدولي و وزارة

الخرانة في الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت تطالب بها في آسيا، بينما هي بالذات من بين المؤسسات الأقل شفافية التي عرفت في الحياة العامة " .¹⁷

لقد عمل ستغليتز أستاذا جامعيا في كينيا بين عامي 1969 و1971 ومارس التدريس في بعض الجامعات الأمريكية ، وترك الجامعة عام 1993 ، لينضم إلى مجلس المستشارين الاقتصاديين التابع للرئيس الأمريكي السابق بيل كلينتون ، ثم انتقل إلى البنك الدولي عام 1997، حيث شغل منصب النائب الأول لرئيسه حتى كانون الثاني "يناير" 2000.

ويضم مجلس المستشارين الاقتصاديين ثلاثة خبراء يعينهم الرئيس الأمريكي لتقديم الاستشارات الاقتصادية لمؤسسات السلطة التنفيذية الأمريكية ، وكان ستغليتز عضوا في هذا المجلس ثم أصبح رئيسا له .

وأتاح عمل ستغليتز في البنك الدولي أن يزور عشرات الدول ويقابل الآلاف من المسؤولين، الخبراء، أساتذة الجامعات، المناضلين، الطلبة، والمزارعين في نيبال، الهيمالايا، الصين، بنغلادش، كوريا، إثيوبيا، والمغرب .

لقد اكتشف ستغليتز من خلال تلك التجربة أن القرارات تتخذ غالبا على أسس أيديولوجية وسياسية، إذ يصبح الجامعيون في البنك الدولي عندما يضعون التوصيات مسيسين ويغيرون الحقائق لتناسب مع أفكار المسؤولين.

وأشار أيضا إلى أن اتخاذ القرار في صندوق النقد الدولي "يعتمد على ما يبدو على خليط غريب من الأيديولوجيا والاقتصاد السيئ"¹⁸، مشيرا إلى أن الدول النامية حين تلتمس من الصندوق العون في أكثر المواقف سوءا لا تعي أن حالات فشل العلاج لا تقل إن لم تزد عن حالات النجاح.

وقال إن سياسات صندوق النقد الدولي التي تهدف إلى المساعدة والتكيف في مواجهة الأزمات أدت في العديد من الحالات إلى المجاعة والغضب الشعبي، وحتى عندما نجحت

¹⁷ جوزيف ستغليتز ، خيبات العولمة ، ص20

¹⁸ جوزيف ستغليتز ، خيبات العولمة ، ص 21

هذه السياسات في إحداث نمو هزيل لفترة ما ، فإن جزءا كبيرا من هذه المكاسب ذهب في الغالب إلى الأوساط الأكثر ثراء في هذه البلدان.

و أضاف :

"إن الصدمة الارتدادية ضد العولمة تستمد قوتها من ادراك ظاهرتين :

- الأضرار الجسيمة التي أحدثتها في هذه البلدان سياسات مستوحاة من الايديولوجيا .
- مظالم نظام التجارة العالمي".¹⁹

وللتشكيك أكثر في السياسات المنتهجة من قبل المؤسسات الاقتصادية الدولية يقارن بين تحول روسيا الذي أشرفت عليه هذه المؤسسات و تحول الصين الذي رسمت خطته بنفسها، والكل يعرف المشاكل التي عانت وما زالت تعاني منها روسيا ، و القفزة النوعية التي حققتها الصين .

المبحث الثالث: خلفية الربيع العربي و مدى استجابته لتطلعات الشعوب العربية.

المطلب الأول : الأنظمة العربية: من الدولة الرخوة الى ثورات الربيع العربي .

رغم أن عدد الدول العربية أكثر من عشرين دولة ، ومساحتها تفوق مساحة أوروبا ، و عدد سكانها يزيد عن ثلاثمائة مليون نسمة ، وعندها من الثروات والقدرات المادية ما يجعلها قوية ، إلا أنها عاشت في حالة ضعف شديد أساسه الاستعمار من جهة و ضعف انظمتها من جهة اخرى التي أثبتت عجزها و عدم قدرتها على تغيير أوضاع شعوبها ، بل حتى على وقف التدهور المتزايد أو الحد منة على الأقل.

¹⁹ جوزيف ستغليتز ، خيبات العولمة ، ص 23

لقد أصبحت هذه الدول حسب تعبير العالم الاقتصادي السويدي الشهير Gunnar Myrdal "دولا رخوة"²⁰ تصدر القوانين ولا تطبقها ، ليس فقط لأن هذه القوانين هي على مقاس من يضعها ، بل هي كذلك تفنقد لمن يحترمها ، فهي لا تخيف الكبار لأن لديهم من المال و السلطة ما يحميهم منها ، ولا يحترمها الصغار لأنهم يتلقون الرشاوي للسكوت و غض البصر، فنفرغ من محتواها و تفقد الزاميتها ، و هكذا يعم الفساد و تزيد رخوة الدولة ، فتصبح ضعيفة اتجاه ما يطلبه منها الخارج الذي يحميها ، و قوية بقمعها في مواجهة الداخل الذي يحاول أن يثور ضدها .

إن الاستبداد السياسي وتطبيق أحكام قانون الطوارئ ، إلى جانب المأساة الاجتماعية والتمييز الطبقي وانعدام الأمن بكل جوانبه ، بما فيه الأمن الاقتصادي و الأمن الغذائي و وضعف الخدمات العامة خاصة في مجالي التعليم و الصحة ، وارتفاع معدل الفقر وزيادة نقشي ظاهرة البطالة ...كل هذه العوامل تفقد ثقة المواطن اتجاه الدولة²¹ ، فيضعف شعوره بالمواطنة و الانتماء ، وتزيد رغبته في الانتقام فيثور ويحتج على الأنظمة التي ينتمي إليها .

وإذا كانت بعض الدول العربية خاصة النفطية منها قد استطاعت امتصاص غضب الشارع بزيادة الانفاق بطريقة غير عقلانية قصد غلق أفواه الغاضبين و صرف نظرهم عن فكرة الثورة ، فإن ذلك غير ممكن في الدول العربية غير النفطية التي كانت شعوبها سباقة الى الثورة و الانتفاضة ضد حكوماتها و الاطاحة بها .

لقد كان الوضع العربي حقيقة في حاجة ماسة إلى تحرك جدي و فعال للخروج من ذلك السياق بداية بالقطيعة مع الماضي عن طريق نبذ الخوف و وقف الترديات ، ثم الانتقال الى تحسين الأحوال في كل المستويات ، ويجب أن لا يقتصر هذا التحرك على الحكومات المستبدة و المؤسسات العربية المشتركة العاطلة (مثل جامعة الدول العربية) بل يجب أن

²⁰ منير الحمش : من مجتمع المخاطر و الدول الرخوة الى الغضب و الثورة ...ثم الى أين ؟ ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، ص:206

²¹ متطلبات الإصلاح في العالم العربي ، أحمد يوسف أحمد و أخرون ص 147

يشمل تحرك النخب العربية و منظمات المجتمع المدني لتوظيف كل الجهود لوضع الواقع العربي على سكة سير نحو المستقبل بأفاق و نظرة جديدة للحياة .²²

المطلب الثاني : الأنظمة العربية : من ثورات الربيع العربي إلى حكم الاسلام الليبرالي... ثم ماذا بعد ذلك ؟

على الرغم من أن الحركات الاسلامية لم تكن ملهمة بثورات الربيع العربي ، ولم تكن رائدة لها ، إلا أنها سارعت للالتحاق بركب هذه الثورات و انخرطت في صفوفها و حاولت تبنيها و أعلنت عن نيتها في المشاركة السياسية في السلطة التي حرمت منها منذ عقود .

إن الشعارات التي كانت تردد على أعقاب الربيع العربي هي: "الإسلام هو الحل" و"القرآن دستورنا" و"الحكم لله" وغيرها من الشعارات الأخرى التي نادى بها حزب الحرية و العدالة الإخواني في مصر، و " السلطة للشعب يمارسها من خلال ممثليه في البرلمان" التي نادى بها حزب حركة النهضة التونسي ، و " مواصلة بناء الديمقراطية و مكافحة الفساد" التي نادى بها حزب العدالة و التنمية المغربي.

وفي خضم هذا و ذلك انحراف كبير وابتعاد ملحوظ عن الخلفية العقائدية و الإيديولوجية القائمة على مبدأ "الحاكمية لله" التي طغت على فكر الحركات الاسلامية في نشأتها الاولى، حيث كانت هذه الخلفية الإيديولوجية في كثير من الأحيان سبب الصراعات التي كانت سائدة في كل الأنظمة العربية التي مسها الربيع العربي ، ويبدو أن تلك الشعارات الاسلامية وغيرها كانت مجرد حملات انتخابية المراد منها استقطاب عدد كبير من أصوات الناخبين لا غير .

²² فايز سارة : العرب و تحديات القرن ، مطالع الثورة و مقدمات الربيع العربي ، ص:41

إن تلك التنظيمات الإسلامية التي طالما رفعت راية الاسلام و اعتبرته المخرج الوحيد من بؤرة الفساد و التخلف التي وقعت فيها الأنظمة العربية ، تحولت الى احزاب سياسية تطبق القوانين الوضعية في تنظيم الحياة السياسية ، وتحترم القوانين و الاتفاقيات الدولية.

لقد انطلقت هذه التنظيمات من فكرة "الحاكمية لله" التي تتبنى الكتاب و السنة كدستور لها، لتصل الى السلطة فتجردها من هكذا خصائص ، لتصبح سياستها مرنة قابلة للتفاوض و التنازل خاصة عندما تتصادم مع الواقع الاجتماعي و الإقتصادي الذي تعيشه شعوبها و كذا عندما تتوسع العلاقات و تتجاوز حدود الدولة التي تحكمها.

هكذا استطاعت الحركات السياسية الاسلامية في كل من تونس وليبيا ومصر والمغرب و ربما سوريا التربع على كرسي الحكم الذي طالما حرمت منه ، حيث كان صندوق الانتخابات الديمقراطي جسرا مرت من خلاله الى مرحلة جديدة شعارها و مظهرها "حكم إسلامي" و مضمونها فارغ من كل العقائد و القواعد و الأحكام الاسلامية التي تم استبدالها بمحتوى علماني يعتمد على العقل و المصلحة كمرجعية وحيدة للإنسان في تصورات و سلوكياته.

قد يكون هذا ليس بجديد ، فبعد هيمنة أمريكا على العالم و العالم العربي و الإسلامي بوجه خاص ، باشرت في تنفيذ أحدث استراتيجياتها اتجاه العرب و المسلمين بتوظيف الإسلام لصالحها في الوطن العربي ، وكانت الخطة المقترحة تأسيس نظام جديد اسمه "الاسلام الليبرالي"²³ وتجسيده في المنطقة عن طريق الحركات السياسية الاسلامية الموجودة بها، ووجدت في ثورات الربيع العربي الارضية المناسبة و الأداة الملائمة لتحقيق ذلك .

لست أدري في ظل البراغماتية الغربية ،هل نستطيع أن نسمي هذا الحكم اسلاميا، خاصة بعدما اتفق مع العلمانية و الديمقراطية و العولمة و مبادئ حقوق الانسان الغربية ... انه

²³ محمد إبراهيم مبروك ، الإسلام الليبرالي بين الإخوان المسلمين والوسطيين والعلمانيين، ص 53 .

إسلام يغض البصر عن الجهاد و المقاومة و مواجهة المظالم و يستسلم لواقع تسيطر عليه الحضارة الغربية ، لقد اتفق مع كل شيء الا مع الاسلام الحقيقي نفسه .

إن الاسلام السياسي الذي ظل و لعقود من الزمن مصدرا للضغط على الانظمة العربية و الغرب معا ، تم احتوائه داخل فضاء سياسي أفرزته أحداث الربيع العربي التي جردته من هائلته السابقة و وضعتة في سياق مرحلة جديدة لا نعتقد أن الغرب و الولايات المتحدة الامريكية كانا بعيدين عن رسم مدخلاتها و مخرجاتها .

المطلب الثالث : الانظمة العربية بين أحلام الشعوب و

البراغماتية الغربية .

لقد مر الذين كانوا بالأمس منبوذين وغير مرغوب فيهم على بساط أحمر كما تمر الملوك، ودخلوا أروقة الحكم في أمن و سلام، و صفتت و هتفت لهم الشعوب وزكاهم ولي الأمر وحلفائه ، لقد مروا وهم يعلمون أن حدائق الربيع العربي المملوءة بالورود هي مجرد حلم استفاقوا منه على صحاري مملوءة بالأشواك .

هذا هو حال الحركات الاسلامية التي وصلت إلى الحكم في المجتمعات التي مسها الربيع العربي ، فاستلمت حكم دول رخوة تعاني من ترهل جهازها الاداري الذي استأثر باختصاصات عديدة وضيق الخناق على المبادرات الفردية و همشها ، في حين هو عاجز عن القيام بهذه الاختصاصات والمهام لعدم كفاءته وانتشار الفساد والمحسوبية في كل أروقته ، والانصراف للحصول على مكاسب وريوع خاصة من وراء الوظيفة العامة والخضوع لأصحاب النفوذ ، وانعدام البعد الاستراتيجي السياسي و الاقتصادي و الرؤية الاصلاحية والتخطيط المحكم والرقابة الفعالة وتغيب المصلحة العامة على حساب المصلحة الخاصة ، وعدم الخضوع للتقييم والمحاسبة ... إن كل هذه التبعات فرضت نفسها كعائق أمام تنمية وتقدم البلاد العربية.

وعليه فإن الحركات الاسلامية التي فازت في الانتخابات هي مطالبة بإصلاح جذري يضمن كفاءة المرافق العامة ، ويعيد ثقة الشعب في الدولة ، ويحقق عدالة فعلية في توزيع الثروات و المداخل ، ويدعم الصناعات والمؤسسات الوطنية الصغيرة و المتوسطة لمواجهة مشكل البطالة ، ويطور التعليم للقضاء على التسرب و الأمية والجهل، والتأثير على العادات والتقاليد السلبية وجعلها أكثر ايجابية ، وتشجيع الحركات الاجتماعية عن طريق محاربة كل أشكال التمييز السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي بين المواطنين ، واستئصال الفساد بمختلف أشكاله و في جميع المستويات ، وأن مثل هذا الاصلاح هو ضروري لدول تطمح للتطور و التنمية.

لكن إذا قمنا بقراءة سريعة في بعض التوجهات الرئيسة في البرامج الانتخابية للحركات و الأحزاب الاسلامية التي فازت في الانتخابات التي جرت في الدول العربية على أعقاب الربيع العربي ، فإنها لا تعكس أي قطيعة مع الماضي بل هي استمرار له لكن بلباس و وجوه جديدة ، لأنها توحى بأن الاختيارات الاقتصادية الكبرى لم تغير من سياسات الاصلاح الهيكلي المعتمدة سابقا و إعطاء الأولوية للقطاع الخاص ، و للرأس المال المحلي و الأجنبي على حساب الكثير من مؤسسات الدولة وفق الوصفات التي وضعها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي التي تبنتها مصر و تونس و المغرب في منتصف الثمانينات من القرن الماضي .

وعليه فإن الحركات الاسلامية وهي في هرم الحكم تجد نفسها بين وعودها برفع الفقر والغبن و التهميش وتوفير الشغل و الكرامة لشعوبها ، والالتزام بسياسات اقتصادية و معاهدات دولية تتناقض مع مصالح تلك الشرائح الواسعة التي شكلت قوة انتخابية حاسمة لصالح تلك الحركات .

كما أن الازمة المالية التي يعيشها العالم حاليا توحى بأنه لن تكون هناك مساعدات معتبرة لأنظمة العربية كتلك التي منحت لدول وسط أوروبا أو البلقان في التحول الناجح نحو الديمقراطية، والأخطر من ذلك كله تنامي ظاهرة الطائفية في البلاد العربية ، فالعنف ضد الأقباط في مصر و التوتر السني العلوي الكردي في سوريا و المنافسة السنية الشيعية في

البحرين و الصراعات القبلية المذهبية في اليمن ، كلها دلائل على ظهور الصراعات العرقية والدينية التي ستعرقل اي محاولة للتحويل الايجابي.

إن كل هذه التناقضات سواء كانت مفتعلة أو كنتيجة حتمية للتراكمات التاريخية تغذي توجهات وسياسات الغرب التي لم يحد عنها بالرغم من أن بعضها قد تسبب في تكوين اتجاهات سلبية نحوه ، من تلك التوجهات :

- أمن اسرائيل وما ترتب عليه من سياسات منحازة ، حتى لو كان ذلك على حساب سمعته واحيانا مصالحه .
- النفط و أهمية استمرار تدفقه .
- استمرار بيع منتجاته.
- حرية تنقله واستمراره في أي بقعة يريدتها في العالم.
- حماية الأقليات غير المسلمة في دول الربيع العربي وغيرها .
- تكوين حرية الأديان والقيم التي يرى أنها يجب أن تسود.

لقد كلفت هذه التوجهات الغرب أموالا طائلة كانت أحد الأسباب الرئيسة في دخوله أزمت مالية مازال يعاني منها الى حد الان ، وترتب عليها معاناة بقية دول العالم خاصة المتخلفة منها ، بل إن سياساته لتكريس تلك التوجهات وفرضها بالقوة ودخوله حروبا خاسرة وصرفه أموالا طائلة لم تؤد الى مزيد من الاستقرار في العالم ولم تؤد الى قلة السلاح حتى ما كان مختصا بالدمار الشامل ، وإنما على عكس ذلك زادت في نشر ثقافة الكراهية بين الشعوب العربية والغرب و التقليل من حظوظ تحقيق فكرة التعايش المنشودة .

ولعل فكرة الربيع العربي قد تكونت أصلا في رحم تلك التوجهات وكانت من نتائجها ، ومن ثم كان لزاما على الشعوب العربية أن تدرك ان محاولة الدول الغربية الظهور بمظهر المؤيد للثورات العربية لا تستند لقيم أخلاقية، وإنما كان هدفها وسيظل المحافظة على مصالحها التي بانتت تخشى عليها من الصحوة الوطنية العربية التي أطاحت بالانظم

الاستبدادية التي سادت لعقود طويلة من الزمن، والتي ما كان لها أن تستمر لولا حماية الدول الغربية لها وخاصة أمريكا .

فهل تنجح الحركات الاسلامية في كسب الدول الغربية حليفا لها وداعما لوجودها في الحكم ؟ خاصة بعد أن تخلت هذه الدول عن حلفائها القدامى الذين كانوا عينا لها ترى بهم الدول العربية وأداة تنقل بها سياساتها، أم أن مصير الحركات الاسلامية سيكون مغادرة كرسي الحكم إذا ما هي رفضت القيام بما كان يقوم به غيرها .

الخاتمة :

إن مفهوم الحوكمة يقضي بوجود مراكز قوى متعددة و متداخلة وبالتالي فهو يقف على النقيض من مفاهيم الحكم و الهيمنة ، أو الامبريالية التي تستند الى منطق ثنائيات الاقصاء مثل الداخل و الخارج أو المركز و المحيط أو الأعلى و الأسفل ، إن وجود مراكز متعددة للسلطة يمكن أن تعمل على منع أي شخص من الهيمنة على الاخرين ، وبهذا المعني فإن الحوكمة العالمية هي تفاعل كل الجهات المختلفة على أساس الاحترام المتبادل .

إن مبدأ الحوكمة العالمية يفرض على المجتمع الدولي معاملة كل المجتمعات بغض النظر عن اختلافها العرقي و الديني و الثقافي و البيئي باعتبارها جزءا من التاريخ و المصير المشترك، و بالتالي يجب أن يقدر مساهمات هذه المجتمعات في الماضي و الحاضر و الدور الذي يمكن أن تلعبه في صياغة المستقبل الذي يجمعنا ابينا ام كرهننا .

لذا يجب أن نكون واقعيين عندما نفكر في إرساء حوكمة عالمية لأننا نعيش في بيئة تسودها عوائق بنيوية ومؤسسية ونفسية و سياسية عميقة تحول دون التوصل إلى فهم أكثر شمولية لمعنى العالمية ، ولكن يجب علينا أن نبحث باستمرار في تشكيل عقلية جديدة مبنية على القواسم المشتركة التي تجمعنا لعلها تحول مؤسساتنا وسياستنا الاقصائية نحو العالمية .

و بهذا تفكير تكون الانظمة العربية ليس مجرد أداة في يد الغرب ، بل قوة فاعلة لها وزنها في النظام العالمي ، وليس مهما أن يكون النظام العربي ملكيا أو جمهوريا او حتى اسلاميا، بل المهم أن يكون النظام مؤسستيا، يعتمد على الانتاج والمؤسسات الحديثة التي تجعل كل مواطن يحس بالانتماء للدولة التي يعيش فيها، وهو ليس مجرد عالة عليها، بل هو صاحب حق ومن أجل ذلك يحافظ على دولته ويسعى لتطويرها.

ونخلص في الاخير إلى أن الربيع المزهري في العالم العربي لا ينتهي بعملية تغيير أنظمة الحكم فيه، بل يبدأ عندما تكون هناك رؤية حقيقية لشكل التغيير المطلوب، وهو تغيير في سائر الأحوال يعني الانتقال إلى نظام دولة المؤسسات الحديثة، التي يحكمها التشريع

الصاااق والقانون الال يحمي اقوق المواطنين؁ ولس ذلك في العالم العربي من الأمور السهلة بسبب ظروف تاريخية وواقع اجتماعي وعلاقات دولية معقدة؁ وإذن فمن الخطأ أن يعقد الكثيرون أن مجرد تغيير نظام الحكم وتسلم السلطة عن طريق صناديق الاقتراع في بعض الدول العربية سيحقق التغيير المنشود.

المراجع :

❖ باللغة العربية :

1. برنامج الأمم المتحدة الانمائي، تعريف المفاهيم والمصطلحات الأساسية في مجال أسلوب الحكم و الإدارة العامة، نيويورك 27 – 31 آذار/مارس 2006 .
2. تقرير التنمية الانسانية العربية ، سنة 2002.
3. حسن كريم، مفهوم الحكم الصالح، مجلة المستقبل العربي، نوفمبر 2004.
4. سورة يوسف، الآية 40.
5. سورة الذاريات ، الآية 56 .
6. سورة الاسراء ، الآية 70.
7. سورة الحديد، الآية 25.
8. جوزيف س.نادي – جون د.دوناھيو، الحكم في عالم يتجه نحو العولمة ، تعريب محمد شريف الطرح ، مكتبة العايبكان بالتعاقد مع معهد بروكيز في واشنطن ، 2002 .
9. مجموعة مؤلفون، العرب و العولمة :بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، ترجمة وتحقيق : اسامة امين الخولي، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2000 .
10. بيان جمهورية مصر العربية أمام الدورة السادسة و السنتين للجمعية العامة للأمم المتحدة.
11. رجب بودبوس ، العولمة بين الانصار و الخصوم ، تالة للطباعة و النشر ، 2002.
12. طلال أبو غزالة و اخرون /مؤلفون عرب، النظام العربي و العولمة ، مراجعة و تقديم: خالد الكركي/الاردن ،مؤسسة عبد الحميد شومان- المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2004 .
13. جوزيف ستيغليتز ، خيبات العولمة ،ترجمة و تحقيق : ميشال كرم ، دار الفارابي، 2003 .

14. منير الحمش : من مجتمع المخاطر و الدول الرخوة الى الغضب و الثورةثم الى أين ؟ ، مجلة بحوث اقتصادية، العددان :55،56 صيف – خريف 2011 .
15. أحمد يوسف أحمد و آخرون/مؤلفون عرب ، متطلبات الاصلاح في العالم العربي، مؤسسة عبد الحميد شومان – المؤسسة العربية للدراسات و النشر، 2006 .
16. فايز سارة : العرب و تحديات القرن ، مطالع الثورة و مقدمات الربيع العربي اي كتب ، 2011 .
17. محمد إبراهيم مبروك ، الإسلام الليبرالي بين الإخوان المسلمين والوسطيين والعلمانيين ،الدار القومية – مصر – بدون سنة طبع .
- ❖ باللغات الاجنبية :

1. World Bank, Governance, Washington, D.C., 1993.
2. Thomas G. Weiss / Global Governance : A review of Multilateralism and International Organisation .